في اليمن.. الفقر أكبر الأزمات الإنسانية في العالم

أطلقت وكالات الأمم المتحدة والمنظّمات غير الحكومية الدولية والوطنية «الأربعاء» بصنعاء «خطة الاستجابة الإنسانية لليمن لعام 2013» التي تبلغ تكلفتها المالية 716 مليون دولار لتقديم المساعدة لـ 7.7 مليون يمني من المتضرّرين بشدة جرّاء الأحداث السياسية والأمنية التي تشهدها بلادنا وبزيادة بنسبة 27٪ عن عام 2012 في عدد المستهدفين.

كتب/ المحرّر الاقتصادي

واليمن إحدى البلدان الرئيسية التي تعاني من الأزمات الإنسانية في العالم بسبب تضرّر أكثر من نصف السكان فيها، إضافة إلى استهداف ثلث السكان فيها بالمساعدات الإنسانية.

وتهدف الخطة التي يشارك في تمويلها ٨٩ وكالة ومنظّمة إلى «إنقاذ الأرواح ومنع حدوث زيادة إضافية في معدّل وفيات المواطنين من ذوي الاحتياجات الإنسانية من خلال توفير التغذية والمياه والصرف الصحي والخدمات الصحية الأولية والحد من انعدام الأمن الغذائي، وحماية واستعادة الأصول المعيشية بما في ذلك الزراعة والخدمات الاجتماعية الأساسية من خلال أنشطة الإنعاش المبكّر وبناء قدرات التأقلم والتأهّب لحالات الطوارئ للمواطنين الذين يعيشون في مناطق الصراعات وغيرها بما في ذلك النازحين العائدين إلى مساكنهم».. كما تهدف إلى «تعزيز الدعم المقدّم لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان والمتضرّرين من الصراعات».

وتتوزّع المتطلّبات المالية للخطة على الأمن الغذائي «٣٠٣ ملايين دولار» والتغذية «٩٦ مليون دولار» والمياه والصرف الصحي والنظافة «٧٦ مليون دولار» والصحة «٥٩ مليون دولار» واللاجئين والمهاجرين «٥٠ مليون دولار» والإيواء (المخيّمات) «٣١ مليون دولار»، والإنعاش المبكّر «٣١ مليون دولار» والحماية «٢٣ مليون دولار» والتعليم «٢١ مليون دولار» وحماية الأطفال «١٨ مليون دولار» والتنسيق «٦ ملايين دولار» والدعم اللوجستي «مليوني دولار».

وأشارت وثيقة الخطة- التي حصلت «الميثاق» على نسخة منها- إلى أن اليمن تعاني من واحدة من أكبر الأزمات الإنسانية في العالم حيث أن ١٣,١ مليون يمني لا يستطيعون الحصول على مياه صالحة للشرب وصرف صحي، و١٠,٥ مليون يمني يعانون من انعدام الأمن الغذائي، و٦,٤ مليون يمني لا يستطيعون الحصول على الرعاية الصحية، فضلاً عن وجود ٩٩٨ ألف طفل يعانون من سوء التغذية، و ٤٣١ بكثير مثيلاتها في العام ٢٠١١م.

وقالت الوثيقة: إن «محرّكات الأزمة الإنسانية في اليمن» تتمثّل في الفقر المدقع وتقلّب أسعار المواد الغذائية والسلع الأساسية والكلفة المرتفعة للحياة المعيشية وزيادة البطالة وانخفاض التحويلات المالية، حيث تقلّل هذه العوامل من إمكانيات الحصول على المواد الغذائية والخدمات الأساسية وسبل العيش لملايين اليمنيين في المناطق الحضرية والريفية. وما تزال القدرات الحكومية لتوفير الخدمات الاجتماعية متدنية جداً في مناطق كثيرة من اليمن حيث توجد الاحتياجات الإنسانية فيها بمستويات مرتفعة في الوقت ذاته. بالإضافة إلى الصراعات الجديدة لا سيما في المناطق الشمالية والجنوبية والمستمرة في عام ٢٠١٣ التي تفاقمت بسبب الضعف في سيادة القانون والنظم الأمنية.

هذا وحذّر الممثل المقيم والمنسّق الإنساني للأمم المتحدة في اليمن إسماعيل ولد الشيخ أحمد في تدشين الخطة من أن عجز التمويل لخطة الاستجابة الإنسانية لليمن سيؤدّي إلى زيادة معدّلات الوفيات لأسباب مرتبطة بسوء التغذية وانتشار الأمراض المنقولة بالمياه والوفيات بسبب أمراض يمكن الوقاية منها، كما أن نقص التمويل سوف يعيق التنمية في اليمن والاستثمارات المولّدة للوظائف المدرّة للدخل.

وقال المسؤول الأممي: إن أي قصور في الاستجابة الإنسانية ستكون لها تبعات خطيرة على اليمنيين الذين لن يكونوا قادرين على جني أية ثمار للسلام.. لا يمكن أن يكون هناك انتقال مستدام في اليمن دون وجود دعم كامل للاستجابة الإنسانية».

الكارثة بالأرقام:

13 مليون شخص يفتقرون إلى خدمات المياه والصرف الصحي

10.5 مليون يعانون من انعدام الأمن الغذائي

6.4 مليون شخص لا يستطيعون الحصول على الرعاية الصحية

1 مليون طفل يعانون من سوء التغذية

ألف نازح، و١٠٥ آلاف عائدون إلى ديارهم، و٢٦٩ ألف لاجئ، و١٠٠ ألف من المهاجرين الضعفاء.

وجاء في الوثيقة من المحتمل أن لا تكون الفرص أفضل بشكل كامل حتى بالنسبة لأولئك الذين يعانون من سوء التغذية الحاد المتوسّط في حالة بقائهم دون علاج. كما أن الأوبئة هي أيضاً أحد المصادر الرئيسية للقلق، فقد توفّي ١٧٠ طفلاً من جرّاء إصابتهم بمرض الحصبة في عام ٢٠١٢، وبصرف النظر عن المرض لا يزال الأطفال يتعرّضون للعنف الشديد فقد تعرّض ١٧٤ طفلاً في عام ٢٠١٢ للقتل أو التشويه، ٤٩ منهم كانوا ضحايا ألغام، وهذه أعداد تتجاوز

الحكومة تهدد الاقتصاد الوطني بالانهيار

تفاقمت مشكلة الفقر في اليمن لتصل إلى 54٪ من السكان الذين يقدّر عددهم بحوالي 25 مليون نسمة في عام 2012م جرّاء الآثار السلبية الناجمة عن الأحداث والتداعيات التي شهدتها البلاد خلال الأزمة السياسية وسوء إدارة حكومة الوفاق الوطني للموارد.

54 ٪ نسبة ارتفاع الفقر في اليمن عام 2013م

أكثر من 50 ٪ نسبة البطالة بين الشباب

سياسة الحكومة تشجع التطرف والجريمة

وكشف تقرير اللجنة البرلمانية الخاصة المكلّفة بدراسة مشاريع الموازنات العامة للعام المالي ٢٠١٣م- حصلت عليه «الميثاق»- عن ارتفاع نسبة الفقر العام إلى نحو ٥٤,٤٪ خلال العام ٢٠١١م، واستمرت هذه النسبة تقريباً عند هذا المعدّل خلال العام ٢٠١٢م، مع توقّع انخفاضها بنسبة طفيفة خلال العام ٢٠١٣م لتصل إلى ٥٣٪ تقريباً بعد أن كانت نسبة الفقر لا تتعدّى ٤٢,٨٪ في عام ٢٠٠٩م.

وأظهر التقرير تنامي ظاهرة انعدام الأمن الغذائي خلال العامين ٢٠١١ و٢٠١٢ والذي انعكس بارتفاع نسبة انعدام الأمن الغذائي إلى ٤٤,٥٪ مقابل نسبة ٣٢,١٪ عام ٢٠٠٩م..

وقال التقرير إنه على الرغم ممّا تم تخصيصه من مبالغ لبرامج الحد من الفقر في مشاريع الموازنات العام ٢٠١٣ والتي بلغت ١١٢,٤ مليار ريال «الدولار يعادل ٢١٥ ريال» في إطار صندوق الرعاية الاجتماعية والصندوق الاجتماعي للتنمية وبرنامج الأشغال العامة، هذا بخلاف مبلغ الدعم الموجّه للمشتقات النفطية الذي اعتبرته الحكومة في البيان المالي ضمن برامج الإنفاق المستهدفة التخفيف من حدة الفقر، إلا أنه رأى أنها غير كافية ويتطلّب الأمر من الحكومة وضع رؤية واضحة وإستراتيجية شاملة تتعامل مع تحدي تنامي وانتشار الفقر في البلاد.

وشدّد التقرير على أهمية وضع وتنفيذ السياسات الهادفة إلى زيادة الأنشطة والبرامج والمشاريع الحكومية الهادفة إلى تحسين نوعية الخدمات المقدّمة للفقراء وذوي الدخل المحدود، وتنمية وتطوير برامج التمويل الصغير والأصغر، وتحسين أداء المؤسّسات التي تقدّم خدماتها للفقراء وذوي الدخل المحدود، والتركيز بدرجة أساسية على تطوير وتحسين الخدمات التعليمية التي يمكن من خلالها إكساب المهارات التي تساعد الفقراء وذوي الدخل المحدود على إقامة مشاريعهم الخاصة والالتحاق بسوق العمل المحلي والخارجي، فمن خلال التعليم النوعي نجحت الكثير من الدول والحكومات في التخفيف من معدّلات الفقر وتحسين المستوى المعيشي للفقراء وذوي الدخول المحدودة.

البطالة

وفيما يتعلّق بالبطالة حذر البيان المالي من تزايد حجم ونسب البطالة التي تقدر نسبتها من ٣٦٪، وطالب الحكومة بالتدخل القوي والمدروس من خلال سياسات تساعد في تحريك الاستثمار وبالتالي تحريك الاقتصاد القومي نحو الانتعاش الحقيقي والذي يكفل توفير فرص عمل جديدة حقيقية ومناسبة.

وذكر التقرير البرلماني أن تناول البيان المالي لمشكلة البطالة لا يعكس الإدراك الواعي لحجم هذه المشكلة وتداعياتها ومخاطرها على المجتمع، كما أن استهداف خفض نسبة البطالة من ٣٦٪ إلى ٣٤٪ عام ٢٠١٣م لن يكون له الأثر الملموس في جانب التخفيف من البطالة القائمة حالياً والمرتفعة بطبيعتها، فضلاً عن استيعاب الأعداد الجديدة من القوى العاملة التي تدخل سنوياً سوق العمل والتي قدّر نموّها السنوي بحوالي ٤٪ وهو ما سيؤدّي إلى نسب بطالة أعلى لا سيما بين الشباب التي أصبحت نسبتها تتجاوز الـ ٥٠٪ والتي سيكون لها تأثيراتها السلبية على الاستقرار والسكينة العامة ويوسّع دائرة اليأس والإحباط بين الشباب العاطل عن العمل والذي يمثّل أرضية مناسبة لانتشار ونمو التطرّف والجريمة وغيرها من الظواهر السلبية التي تؤثر في حياة الأسرة واستقرار المجتمع.

واعتبر التقرير البرلماني أن البطالة تمثّل واحدة من أهم وأصعب التحديات التي تواجه المجتمعات المتقدمة والنامية في العالم على السواء، نظراً لآثارها السلبية على الاستقرار الاجتماعي والسكينة العامة. وتزداد خطورة تحدّي البطالة في البلدان الفقيرة والمنخفضة الدخل ومنها بلادنا في ظل ما تعانيه هذه البلدان من نقص ومحدودية مواردها وتسارع معدّلات النمو السكاني، ونمو قوة العمل بمعدّلات كبيرة تتجاوز قدرة اقتصاداتها على خلق فرص العمل للداخلين الجدد إلى سوق العمل سنوياً، فضلاً عن عدم قدرتها على استيعاب العاطلين فعلاً في سوق العمل.